

الإطار التنظيمي لحماية البيئة في الجزائر

د / فتيحة أوهاببية

جامعة عنابة

الملخص:

إن التربية البيئية عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف القيمية وجملة المعارف والكفاءات والقدرات والتوجهات السلوكية وجملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير هذه، وذلك من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها. وتعد حماية البيئة عمل احتياطي وقائي موجّه تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على عاتق الدولة وذلك بالتعاون الفعال مع كافة المؤسسات والتنظيمات الأخرى.

Abstract

The process of developing environmental education of views and values and attitudes among knowledge, competencies and capabilities, behavioral trends and inter results from this development process, and in order to protect and preserve the environment. The environmental protection work prompt protective reserves is primarily the responsibility rests with the State and effective cooperation with all institutions and other organizations.

كيفية بروز فكرة حماية البيئة في الجزائر:

طرحت مسألة حماية البيئة والمحيط في الجزائر كقضية حساسة وهامة مباشرة بعد الاستقلال والتحرر من براثن الاستعمار، وكان من الضروري أن تحض بعناية تامة، ليس فقط لكونها قضية العصر بعد تكاثر أو تراكم وسائل الدمار المسلطة على مختلف أنواع الكائنات الحية، ولكن لأن الجزائر خضعت لاستعمار استيطاني شمل كل مجالات الحياة، وتسبب في تلوث فكري ونفسي وبيئي للجزائر، وكان عليها أن تتخلص من آثاره السامة. وقد بادرت السلطات العمومية آنذاك باتخاذ جملة كبيرة من الإجراءات والتدابير الوقائية بالتزامن مع اعتماد أسلوب التخطيط الشامل في سياسة البناء والتشييد¹.

وازدادت اهتمامات وانشغالات الجزائر بمسألة البيئة والمحيط والطبيعة والوسط نتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونظرا لتطور المجتمع الجزائري بشكل عام، لذلك فقد كرس للبيئة نصوصا تشريعية وأحكاما تنظيمية كبيرة ومختلفة. كما سخرت لها أجهزة ومؤسسات متخصصة في الرقابة ومعالجة مخاطر التلوث البيئي أو المحيطي في مختلف قطاعات النشاط الوطني، ويمكن القول بأنه ابتداء من بداية الثمانينات ومؤسسات الدولة والحزب آنذاك تكثف من نشاطها في هذا الخصوص وعلى أكثر من صعيد وذلك بعقد ندوات وملتقيات وأيام دراسية بهدف توعية المواطنين وتحسيس المسؤولين والمسيرين وكافة المناضلين بضرورة التكفل أكثر بهذه القضية- البيئة والمحيط-.

ومما زاد في تعميق الاهتمام بهذا الموضوع هو ذلك البحث المستفيض والدراسة الشاملة لوضع البيئة في الجزائر بكامل أطرافها وفي جميع أبعادها و الذي قامت بإنجازه أفواج عمل تحت رعاية قطاع الشؤون الاجتماعية للأمانة الدائمة للحزب الواحد آنذاك. وتوالت بعدها الاجتماعات والدراسات والتقارير التي أسفرت عن صياغة وثيقة هامة عنونت بـ "دراسة أولية للبيئة في الجزائر..معاينة وتوصيات"، وبعدها تم عقد ندوات في غاية الأهمية اتبعت بنقاشات واسعة وحوارات مثمرة، أسفرت عن لوائح عديدة تطلبت تضافر الجهود والتنسيق المحكم بين جميع المؤسسات والقطاعات وبفعل التعبئة الشاملة للطاقات الوطنية، المادية والبشرية مع توظيفها بنجاعة قصد الوصول إلى الأهداف الرامية إلى ضمان شروط الصحة والأمن والرفي لأفراد المجتمع الجزائري وإلى تطوره وتقدمه².

وبعدما كان مشكل تلوث البيئة لسنوات طوال من المشاكل الثانوية أصبح يشكل مركز اهتمام الحكومات المتعاقبة، ولعل أهم المشاريع الهادفة لمكافحة تلوث البيئة هو الذي موله البنك العالمي بقيمة 100 مليون دولار، وهو مخصص في الأساس لمكافحة التلوث الذي تخلفه المركبات الصناعية الكبرى الموجودة في شرق البلاد، كمركب الحديد والصلب، ومركب إنتاج الأسمدة التابع لمؤسسة أسמידال ومركب الزئبق بعزابة، وكذا مؤسسة إنتاج البلاستيك بسكيكة³.

ولقد أدركت الجزائر أن تفاقم مشاكل البيئة يعود أساسا لانتهاج سياسات تنموية غلبت على الخصوص البعد الاقتصادي على حساب البعد البيئي، ولتدارك هذه الوضعية المقلقة فقد أولت الجزائر عناية خاصة لموضوع البيئة وذلك بالعمل على إحداث التوازن بين مستلزمات التنمية الاقتصادية والتسيير السليم للموارد الطبيعية⁴. ومن أهم المنجزات إنشاء لجنتين ما بين وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران من جهة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية الوطنية من جهة أخرى، وذلك بهدف وضع إطار تشاوري وتنسيقي يتولى تدعيم إدماج الانشغالات البيئية في البرامج التربوية وكذا ترقية البحث العلمي في مجال البيئة⁵.

الإطار المؤسسي لحماية البيئة في الجزائر:

كانت بداية إنشاء هيئات لحماية البيئة في سنة 1975 أين تأسست أول هيئة، وهي **اللجنة الوطنية للبيئة GNE**، وبالموازاة مع هذه الهيئة تأسست هيئات عديدة في ميدان البحوث الغابية، وكذا علوم البحار والتهيئة الساحلية، وموارد الري. بعد فترة قدرت بالسبع سنوات تأسست **الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE**، سنة 1983، من أهم نشاطاتها إجراء بحوث تتعلق بالمخاطر التي تهدد البيئة، وضمان الرقابة بكل الأشكال وربط مخططات التدخلات الممكنة.

أما على المستوى الحكومي فقد أسندت لعدة وزارات مسؤوليات متعددة المهام، سنة 1993 كانت مسؤولية حماية البيئة مسندة للوزارة المكلفة بالبحث التكنولوجي والبيئة، تحت إشراف مديرية التربية، تحولت هذه الأخيرة في سنة 1994 إلى المديرية العامة للبيئة، وأصبحت تابعة للوزارة الوصية - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري. بعدها تم إنشاء **كتابة الدولة للبيئة**، وذلك سنة 1996، وتبع هذا الإجراء بتتصيب **المجلس الأعلى**

للبيئة والتنمية بعد أن تم إنشاؤه بموجب مرسوم رئاسي في 25 ديسمبر 1994، يندرج في سياق التوجه الرامي إلى التكفل بقطاع البيئة⁶، ويضم هذا المجلس 12 وزارة وغيرها من التنظيمات كالجمعيات المهتمة بالبيئة ومنها **الجمعية الوطنية للبيئة ومكافحة التلوث APEP**، وكذا **الفيدرالية الوطنية لجمعيات حماية البيئة** التي تأسست خلال شهر أوت 1998 اثر ملتقى وطني ضم ممثلي الحركة الجمعوية للبيئة، ولا ننسى في سياق حديثنا عن المؤسسات التي عليها التكفل بالحماية البيئية **مفتشية البيئة** المتواجدة على مستوى كل ولايات القطر⁷.

واقع التربية البيئية في الجزائر:

تجسد اهتمام الجزائر بالتربية البيئية في إصدار عدد من التشريعات والإجراءات التي تنظم التعامل مع البيئة وتحاول حمايتها و الحفاظ عليها والسعي لإعداد المواطن الواعي بأهمية البيئة ومكانتها، وهو ما يسمى بالتربية البيئية، ويتراوح اهتمام الجزائر والتشريعات والإجراءات والأنشطة التي صدرت عنها بين التركيز على حماية البيئة والتشجيع على تحسينها والحفاظ عليها ودرء الأخطار التي تهددها، وبين إدماج الموضوعات البيئية في المناهج المدرسية، وتخصيص مادة مستقلة لها. وفيما يلي عرض للإجراءات والتشريعات والأنشطة التي تحترم في الجزائر (موثيق جامعة الدول العربية، 1993).

- نص الميثاق الوطني على "تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي، ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان والحفاظ على التوازنات الطبيعية.
- أنشئت وزارة خاصة بالري والبيئة والغابات، وكلفت بها مهمة حماية الطبيعة والمحافظة على الموارد الطبيعية من أسباب التدهور.
- صدر القانون الخاص بحماية البيئة في 2/5/1983، والقانون الخاص بحماية المياه في 7/16/1983.
- نص الميثاق الوطني لصلة البيئة بالتربية على ما يلي: " يجب أن نسعى إلى تمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة الجغرافية والبشرية ومعرفة المحيط الطبيعي والواقع الاجتماعي.

- أقيمت المدرسة الأساسية (9 سنوات) عام 1980/1981، وقد بنيت مناهجها على إتاحة الفرص للتلاميذ للاتصال المباشر بالوسط للتعرف على مختلف جوانب الحياة ودراستها دراسة شاملة تجعل التلميذ يدرك أهمية حماية البيئة، والمحافظة عليها.
- تم إدماج مبادئ التربية البيئية ضمن النشاطات التربوية التالية: دراسة الوسط، اللغة العربية، التربية السياسية، التربية الفنية، التربية الإسلامية، الجغرافيا.
- منح مشروع الإصلاح التربوي في التعليم الثانوي للتربية البيئية مكانا هاما ، وذلك بتوحيد عدة أنشطة تربوية في المواد: (اللغات، العلوم، الجغرافيا، التاريخ، الفيزياء، الكيمياء).
- وضع مناهج خاصة بالتربية البيئية في معاهد إعداد المعلمين، موجهة لمعلمي المرحلة الابتدائية، وأساتذة العلوم الطبيعية، والتقنيات الزراعية، وأساتذة العلوم الاجتماعية، كما يستفيد من هذا المنهج المعلمون والأساتذة الموجودون في الميدان⁸.

التطور التاريخي لفكرة حماية البيئة في العالم:

لقد حاول الإنسان منذ الأزمنة الغابرة تكييف حياته ومعاشه مع معطيات أو متطلبات البيئة أو الطبيعة التي يعيش فيها وكان موفقا في ذلك إلى أبعد الحدود، فقد كانت البيئة ولا زالت موضع اهتمام البشر، وتطورت تصوراتهم ومواقفهم منها عبر العصور المختلفة، وحرصت معظم الحضارات القديمة على صون البيئة عبر العصور المختلفة، لكن منذ ظهور الرواج الصناعي إلى الوجود والبيئة في تدهور تدريجي من خلال الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية، وبروز عوامل التسمم كالضباب الصناعي وتلوث البحار وتسرب الغازات السامة والتصحّر ونحوها من العوامل المخلة بالتوازن البيولوجي التي أضحت وبمرور الزمن تهدد حتى حياة الإنسان نفسه. وهو ما دفع الدول إلى التفكير في إيجاد الصيغ القانونية المناسبة والكفيلة بوضع حدود فاصلة لهذه الاختلافات الخطيرة، أو على الأقل التصدي لها في التقليل من حدتها المتزايدة بفعل الوسائل الحديثة والأنماط الجديدة المتعارف عليها الآن.

وترجع بداية المشكلة إلى طبيعة العلاقة التبادلية بين الإنسان وعناصر البيئة الطبيعية من خلال عملية تبادلية لمواد الإنتاجية. في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته بمجهود أقل، فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد مواردها عن

احتياجاته، في هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة، ولم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة⁹. وفي المقابل ترى كل من **مريم أحمد مصطفى**، **إحسان حفطي** بأن الاهتمام بالبيئة قديم قدم الحضارات الإنسانية، ويزخر التاريخ الإنساني بالعديد من الأمثلة عن الفهم المتنوع للبيئة إلا أن بداية السبعينات قد ارتبطت بتحويلات كبرى على مستوى الاهتمام والفهم والمعالجة تجسدت في العديد من الدراسات والبحوث العلمية للبيئة، فضلا عن المؤتمرات والندوات على مختلف المستويات العالمية والمحلية¹⁰.

ولقد تزايد الاهتمام بقضايا البيئة خلال العشرين سنة الماضية بصفة عامة، والسنوات الخمس الأخيرة بصفة خاصة، وذلك بعد انفجار مفاعل "تشرنوبيل" النووي في الاتحاد السوفيتي، واكتشاف ثقب الأوزون، كما ساهمت عملية التطور التكنولوجي والصناعي التي يشهدها الإنسان في جذب الانتباه لأهمية قضايا البيئة حيث امتلك الإنسان أدوات تدمير وفناء البشرية مثل الأسلحة النووية والكيمياوية¹¹، ونشأت منظمات عالمية تهتم بقضايا البيئة في العالم تساهم بشكل فعال ماديا ومعنويا في دراسة المشاكل البيئية، نذكر منها **الصندوق العالمي للبيئة FEM**، وكذا **جهاز مرفق البيئة**، وهو جهاز مالي خاص بالأنشطة التمويلية في الدول المتلقية لمساعدات التنمية إلى حماية البيئة العالمية¹².

تلقين مبادئ الثقافة البيئية لترسيخ المواطنة البيئية :

إن الثقافة البيئية كمرادف غير مباشر للتعليم الإيكولوجي والتربية البيئية هي عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف القيمية وجملة المعارف والكفاءات والقدرات والتوجهات السلوكية وجملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير هذه، وذلك من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها. إن حماية البيئة الموجهة حسب الأهداف الأساسية والثانوية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، هو عمل احتياطي وقائي موجه تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على عاتق الدولة وذلك بالتعاون الفعال مع كافة الجمعيات المدنية بهدف معالجة النقاط الرئيسية التالية:

- إزالة أو معالجة الأضرار البيئية القائمة.
- تجنب أو إقلال المشاكل والأخطار البيئية الراهنة.
- الوقاية الاحتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية والتي قد يكون من الممكن تداركها.

إن إحدى أهم التزامات الجمعية وأكثرها خصوصية تكمن في تحديد الشروط الضرورية لحماية البيئة وتجنب المشاكل البيئية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- شرح القوانين والأوامر الإدارية المتعلقة بكافة مجالات حماية البيئة عل أن تتضمن هذه القوانين الشروط الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة البيئية. هذا بالإضافة إلى شرح إمكانية فرض ضرائب ورسوم بيئية بحسب المبدأ "من يستهلك البيئة ومواردها أكثر يدفع أكثر"، هذا ويمكن استخدام الضرائب المقررة لدعم مشاريع حماية المناخ أو كاستثمارات في مجال الطاقات البديلة.

- كذلك ينبغي منح إعانات مالية وإيجاد وتطوير مواد استعمال ذات مواصفات رفيعة بالبيئة، وتطوير عمليات إنتاجية فقيرة العوادم والعمل على تطوير مشاريع وأساليب إعادة الاستثمار الفعال عن طريق إيجاد تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات بكافة أشكالها بطرق بيئية سليمة. ومن الطبيعي أن تسعى ضمن هذا الإطار قوانين حماية البيئة لتحقيق الاستعمال الأمثل للمصادر الطبيعية بما فيها الماء والتربة من خلال إيجاد طرق ووسائل رفيعة بالغابات والأراضي والطبيعة بشكل عام.

- العمل على الارتقاء بمستوى الوعي البيئي بين السكان ومتابعة تطوره من خلال برامج ثقافية وإعلامية وكذلك تقديم الاستشارات والنصائح البيئية بغية الوصول إلى الهدف الأكبر، وهو خلق نهضة وطنية ذات عزيمة وتصميم على حماية البيئة والوقاية من التلوث والوقوف في وجه المحاولات الرامية لنقل الصناعات الملوثة إلى بلدان العالم الثالث بحجة تشجيع الاستثمار.

- خلق حالة من الانسجام والتعاون المشترك وتبادل الخبرات بين الجزائر والبلدان المجاورة بالإضافة إلى تأمين وتفعيل جسور التعاون التقني مع بعض البلدان والجامعات الأوروبية بهدف تطوير مشروع مشترك ضمن إطار تفعيل السياسة البيئية وإبراز دورها الرئيسي في درء المخاطر البيئية واتخاذ التدابير المناسبة للحد من ظهور مشاكل بيئية مستقبلية.

- تقتضي الضرورة تنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية ومراقبة تطبيقها بالإضافة إلى الاعتماد على ما يسمى باختبار حساسية البيئة ومدى إمكانية التعايش معها، ووضع هذا الاختبار موضع التنفيذ على أن يمتد ليشمل كافة مجالات التخطيط لمشاريع الاستثمار بكافة أشكالها بما فيها

الصناعية والإنتاجية آخذين بعين الاعتبار أنواع المنتجات وطرق الإنتاج وكذلك طرق التخلص من النفايات الصادرة عن العملية الإنتاجية.

- تشجيع ترجمة العلوم البيئية في المجال القانوني البيئي والهندسي والاقتصادي والتربوي البيئي إلى اللغة العربية وزيادة فرص التخصص العالي في المجال البيئي من أجل خلق كيانات علمية بيئية قادرة على نشر الثقافة البيئية التقنية الحديثة وفرض تواجدها عالمياً باعتمادها أسلوب ضمان الجودة الشاملة.

وأخيراً، فإن السياسة البيئية الناجعة هي تلك السياسة التي تمهّد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي وكلاهما بالنظام الاقتصادي ونظام السوق وتحترم وتشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق والاستثمار، وتعمل على إزالة كافة أشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة بالبيئة والإنسان وتمكين المستثمرين والباحثين من الوصول إلى دراسة وفحص كل النظم واللوائح والمعايير التقنية المتواجدة وإعطاء الضوء الأخضر أمام إدخال معايير جديدة وكذلك التقرب من الشركات الصناعية عن طريق تقديم عروض للمشاركة بنظام جماعي مهتم بإدارة البيئة واختباراتها، وإشراك المواطنين، عن طريق وسائل الإعلام مثلاً، لإبداء الرأي حول البعد البيئي للمشاريع التي يُعترَم إنشاؤها وكذلك لإشراكهم في الاتفاقات الصناعية التي يُزْمَع عقدها، وبهذا الشكل يمكن الشروع بمحاولة للاتحاد والتعاون بعيداً عن أي تعارض بين النظام الإيكولوجي والنظام الاقتصادي.

عوامل تزايد عدد الجمعيات البيئية في الجزائر:

تتميز المنظمات غير الحكومية بالقدرة على العمل التطوعي والتعرف على احتياجات السكان ومشاكلهم في جميع المجالات وأهمها التنمية البيئية. كما يتضح دورها الهام في إدارة البيئة الحضرية بهدف الحفاظ عليها من خلال اعتمادها آليات للتغيير والتطوير تتيح لها القدرة على التواصل بين الأطراف المعنية للمشاركة في عمليات التنمية واستحداث نشاطات جديدة متكاملة ومتلازمة مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لتلبية احتياجات المجتمع¹³. ولقد بينت التجربة أنه بإمكان المنظمات غير الحكومية أن تكون أكثر فعالية في شحذ الوعي البيئي من كثير من المنظمات الحكومية المصابة بجمود بيروقراطي، فالمنظمات غير الحكومية هي جمعيات تتحلّى بقدر من الالتزام والحماس...، ويوجد ما يدعو بالفعل إلى تسخير قدرات هذه

التنظيمات الاجتماعية من أجل الربط بين نتائج البحوث عن التغيرات البيئية بأقل الجماعات حصانة. وعلى العموم، وفي جميع الحالات فإن خبرات هذه المنظمات وقواعدها الميدانية قد تكون ذات فائدة عظيمة¹⁴.

ولكن ما هي الأسباب التي كانت وراء تزايد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية؟

تتمثل تلك الأسباب في:

-التحولات العالمية: تبرزها المؤشرات التالية:

أ- تطور المنظمات غير الحكومية البيئية في العالم:

عرفت الساحة الدولية نشاطا كبيرا للمنظمات غير الحكومية، حيث تضاعف عددها ما بين 1909 و1984 بـ 105 مرة، بينما لم يتضاعف عدد المنظمات الحكومية إلا بعشر مرات. تزايدت مساهمة المنظمات غير الحكومية أو ما يعرف بالمجتمع المدني الدولي، بصورة فعالة في إثراء العديد من الموضوعات الدولية، وعلى رأسها حماية البيئة، إلى بقية الأشخاص الدولية الأخرى التي تنشط في هذا المجال. وقد ظهرت بوادر مشاركة المجتمع المدني الدولي في حماية البيئة لأول مرة من خلال مشاركة حركات اجتماعية والعديد من الشباب في ندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة بستوكهولم عام 1972، إلا أن هذه التمثيليات الاجتماعية لم تكن تجسد المنظمات غير الحكومية بصورتها الحالية، ولم تشارك في هذه الندوة لأنها لم تكن مهيكلة بالشكل الحالي¹⁵..

تبلور دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي، نتيجة للمطالب الاجتماعية الداخلية التي كانت ترى بأن اختلاف الدولة من حيث التنظيم والتقنية عن المنظمات غير الحكومية، لا يجب أن يدفع إلى حصر دور المنظمات غير الحكومية في المسائل المحلية، واضطلاع الدولة بالشؤون العالمية، كما أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة يشير في ديباجته إلى عبارة نحن شعوب العالم ولم يقل نحن دول العالم لذلك تجد المنظمات غير الحكومية مبررها في الاهتمام بالشؤون العالمية.

ب- أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة:

من أهمها نتائج الجهود العالمية للفاعلين في مجال الحفاظ على البيئة، ونذكر منها: المعاهدات الأولى، المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد

واستخدامها-سنة 1949- مؤتمر استكهولم سنة 1972، ندوة المكسيك " كوكريوك" حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية لسنة 1974، ندوة بلغراد حول التنمية البيئية سنة 1975، تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة سنة 1981، الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982، تقرير مستقبلنا المشترك وهو التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية، والمؤرخ في 27 أبريل 1987، مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية سنة 1992، المؤتمر الدولي حول البيئة والتنمية في إفريقيا سنة 1995، اتفاقية طوكيو حول التغيرات المناخية سنة 1997 ومؤتمر التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة سنة 2000¹⁶.

- **الأوضاع السياسية:** لقد فرضت التحولات التي عاشتها الجزائر خلال عشرينية الثمانينات بعض التنازلات في المجال السياسي، كان من بينها التفكير جدبا في تحديث الحقل الجمعي وبعث نشاطاته، وفقا لما تمليه التحولات الحاصلة.

- **وعي الأفراد:** رفع مواطن أسترالي كان يجوب العالم بقرابه شعار نظفوا العالم. لقد أدرك هذا المواطن أن عالم اليوم يعاني معاناة شديدة من عديد من المشكلات البيئية المزمنة، التي باتت تهدد الأخضر واليابس، والحقيقة أن مشكلة النظافة من أكثر المشكلات التي منها البيئة تعقدا، كما أنها من أكثر المشكلات تأثيرا على حياة الإنسان، وقد رفع هذا الشعار بغية أن يقوم العالم بإعلاء قيمة النظافة خلال شهر سبتمبر من كل عام، حتى تتمكن شعوب الأرض من تجميل وجه الأرض. وقد شاركت بعض الدول العربية من بينها مصر في هذه الحملة العالمية، التي كانت في أصلها مبادرة ووعي فردي بحث¹⁷.

- **عجز الدولة عن تلبية حاجات المواطنين:** في ظل التحول إلى نظام اقتصاد السوق، وفي ظل عولمة الأنظمة على جميع المستويات وجدت الدولة نفسها عاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن، ولذلك كانت فكرة تشجيع الحركة الجموعية ملجأ قد يخفف الضغط عن الحكومة في عدة مجالات.

مهما فعلت وأنجزت الحكومات فهي لن تستطيع القيام بكل أعبائها تجاه المواطنين.. ومن هنا لم تعد الجهود الذاتية والطوعية للجمعيات ترفا أو نوعا من الدعاية والوجاهة الاجتماعية، ولكنها أصبحت ضرورة ملحة تفرضها الظروف المتغيرة التي نعيشها والتحديات الضخمة التي نواجهها. ومن هنا تزيد أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات في التنمية والرعاية¹⁸، استجابة لمختلف التغيرات العالمية في مجال حماية البيئة. ولقد ثبت من

تجارب التنمية أن إلقاء العبء على الدولة المركزية وأجهزتها وتنظيماتها لم يجد، لذلك برزت ضرورة تعاون جهود التنظيمات الطوعية والحكومية في مواجهة متطلبات التنمية. ومنه فإن جانباً من المسؤولية في حماية البيئة يقع على عاتق التنظيمات التطوعية غير الحكومية على أن يعمم إسهام هذه التنظيمات في كل الدول، وعلى كافة المستويات، من خلال تصور نسقي شامل يضع في اعتباره أي وحدة جزئية تمثل نسقاً فرعياً للوحدة الكلية¹⁹.

ومن الجدير بالذكر أن سهولة احتكاك المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي والقومي بالجماهير تجعلها أكثر قدرة على التعرف على خصائصها الثقافية والاجتماعية والموجهة لسلوكها في تفاعلها مع البيئة، ومن ثم فإن مشاركة مثل هذه المنظمات في تطوير الوعي البيئي يصبح أكثر فعالية، خاصة إذا ما اقترن بفهم واضح لطبيعة الوعي المطلوب تغييره وظروف وعوامل تكوينه²⁰.

- **المشاكل الداخلية:** يبدو أن كل العوامل مجتمعة ساهمت بشكل أو بآخر في إحداث نقلة نوعية على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع. وقد سعت الدولة بعد أحداث أكتوبر 1988 إلى تشجيع تكوين وتأسيس جمعيات حتى تعمل على تقليص حدة التوتر والصراع، وحتى تسهم في خلق مجتمع مدني فعال على المستوى المؤسساتي.

الهوامش:

- 1- نور الدين بودهان: "حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري"، مجلة حقوق الإنسان تصدر عن المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الجزائر، رقم 6، سبتمبر 1994، ص 13-14.
- 2- نور الدين بودهان، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.
- 3- مجلة الجيش الوطني الشعبي المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه، عدد 440، مارس 2000، ص 25-26.
- 4- محمد علي بوعازي: "النوحد جهودنا من أجل بيئة سليمة"، مجلة الجزائر-البيئة، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للبيئة، وزارة الأشغال العمومية والعمران وتهيئة الإقليم والبيئة، عدد رقم 3، سنة 2000، ص 7.
- 5- انظر مقال بعنوان: "تشاؤم الوزارة في مجال البيئة"، مجلة الجزائر-البيئة، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للبيئة ووزارة الأشغال العمومية والعمران وتهيئة الإقليم والبيئة، عدد رقم 3، سنة 2000، ص 10.
- 6- البيئة والإنسان: مجلة دورية علمية وإعلامية تصدر عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، سبتمبر 1999، العدد 01، ص 04.
- 7- البيئة والإنسان، سبتمبر 1999، العدد 01، ص 11.
- 8- ناصر الدين زبدي: "دور التربية البيئية في تعديل سلوك الفرد تجاه محيطه"، مقال منشور في دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة علمية نصف سنوية، جامعة الجزائر، العدد 7، السنة 2007، ص 46-47.
- 9- محمد منير حجاب: "التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999، ص 79.

- ¹⁰ - مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي: "قضايا التنمية في الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 269.
- ¹¹ - مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي: مرجع سبق ذكره، ص 80.
- ¹² - **البيئة والإنسان**: سبتمبر 1999، العدد 01، ص 10.
- ¹³ - فعاليات المؤتمر العربي الإقليمي "التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة"، منشور بمجلة المدينة العربية الصادرة بالكويت عن منظمة المدن العربية، العدد 94، فيفري 2000، ص 76.
- ¹⁴ - جابر عوض، سيد حسين: "الإنسان والبيئة من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 188.
- ¹⁵ - وناس يحي: مرجع سبق ذكره، ص 156.
- ¹⁶ - للتفصيل أكثر في محتوى هذه المعاهدات والتقارير والندوات راجع المؤلفات التالية:
- نعمة الله عيسى: "مخاطر تلوث البيئة على الإنسان"، دار الفكر العربي، لبنان، 1998.
- إيزابيل بياجوتي وآخرون: "العولمة والتنمية المستدامة، أي هينات للضبط"، ترجمة محمد غانم وآخرون، المركز الوطني للبحوث الأثروبولوجية والثقافية، وهران، 1998.
- محسن عبد الحميد توفيق: "الإدارة البيئية في الوطن العربي"، المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، 1993.
- ¹⁷ - أحمد حسين اللقاني، فارغة حسن محمد: "التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل" الطبعة الأولى، 1999، عالم الكتب، القاهرة، ص 300.
- ¹⁸ - المرجع نفسه، ص 329.
- ¹⁹ - مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي: مرجع سبق ذكره، ص 284-285.
- ²⁰ - المرجع نفسه، ص 285.